S/PV.7806

الأمم المتحدة

مجلس الأمن

السنة الحادية والسبعون

مؤقت

الجلسة ٧٨٠٦

الأربعاء، ٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦، الساعة ١٥/١٠

نيويورك

الرئيس	السيد سيك	(السنغال)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد زاغاينوف
	إسبانيا	السيد غاسو ماتوسيس
	أنغولا	السيد غيموليكا
	أوروغواي	السيد روسيلي
	أوكرانيا	السيد فيترينكو
	فرنسا	السيد لاميك
	جمهورية فنزويلا البوليفارية	السيد سواريث مورينو
	الصين	السيد شو تشونغ شنغ
	ماليزيا	السيدة أدنين
	مصر	السيد قنديل
	المملكة المتحدة لبريطانيا لعظمى وأيرلندا الشمالية	السيدة مولفين
	نيوزيلندا	السيد تولا
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة سيسن
	اليابان	السيد أكاهوري

جدول الأعمال

الحالة في ليبيا

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن**. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-0506, (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).

1637191 (A)

الرجاء إعادة التدوير

وثيقة ميسّرة

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٥.

إقرار جدول الأعمال

أُقر جدول الأعمال.

الحالة في ليبيا

الرئيس (تكلم بالفرنسية): وفقا للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثل ليبيا إلى الاشتراك في هذه الجلسة.

وفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو السيدة فاتو بنسودة، المدعية العامة للمحكمة الجنائية الدولية، إلى الاشتراك في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

أعطي الكلمة الآن للسيدة بنسودة.

السيدة بنسودة (تكلمت بالإنكليزية): أرحب بإتاحة الفرصة لي مرة أخرى للانخراط مع هذه الهيئة إذ أقدم تقرير مكتبي الثاني عشر عن الحالة في ليبيا، عملا بقرار مجلس الأمن ١٩٧٠ (٢٠١١).

وأود في البداية أن أؤكد على أن مكتب المدعية العامة يشعر بالامتنان على الدعم الذي تلقاه خلال الفترة المشمولة بالتقرير في تسيير أعماله بشأن الحالة في ليبيا. وتلقى مكتبي ذلك الدعم البالغ الأهمية من عدد متزايد من الدول الأطراف والدول غير الأطراف في نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية على السواء، بما في ذلك أعضاء المجلس. وذلك التعاون سهل إلى حد كبير أعمالنا المتعلقة بليبيا، ولا بد من الإشادة به.

فعلى سبيل المثال لا الحصر، يذكر المجلس أنه خلال إحاطتي الإعلامية الأخيرة في ٢٦ أيار/مايو (انظر S/PV.7698)، قدمت تقريرا عن زيارتي الرسمية إلى القاهرة وعن الحوار والانخراط الإيجابيين بين مكتبي والسلطات المصرية بشأن عدة مسائل. وطبقا لولايته، واصل مكتبي متابعة المسائل ذات الاهتمام المشترك مع السلطات المصرية، بما في ذلك فيما يتعلق بالحالة في ليبيا والتحديات التي تواجه منطقة شمال أفريقيا، ومن بينها الأمن والتهديدات المزعزعة للاستقرار التي يمثلها الإرهاب والجماعات المتطرفة، مثل ما يسمى بتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام، أو داعش. ومنذ زيارتي، واصل مكتبي الاتصال مع جمهورية مصر العربية من أجل النهوض بأهدافنا المشتركة المتمثلة في تحقيق العدالة لضحايا الجرائم الخطيرة.

ويحدوني الأمل في أن يتمكن تقريري المقبل في أيار/مايو ٢٠١٧، من الإبلاغ عن تحقيق نتائج ملموسة لذلك الانخراط الإيجابي. إنني على ثقة بأن جمهورية مصر العربية ستكون مثالا رائدا بالبناء على المستوى الحالي للتعاون ومواصلة تعاونها الطوعي مع المحكمة وتعزيز هذا التعاون.

وأود أن أقدم موجزا لآخر ما استجد من معلومات عن سيف الإسلام القذافي وعبد الله السنوسي. وبعد تقديم تلك المستجدات، سأناقش الحالة الراهنة في ليبيا وخطط مكتبي والتحقيقات الإضافية.

وكما يذكر المجلس، في ٢٦ نيسان/أبريل، قدم مكتبي طلبا إلى الدائرة التمهيدية للمحكمة ملتمسا إصدار أمر إلى قلم المحكمة لإحالة طلب إلى السيد العجمي العتيري من أجل اعتقال السيد القذافي وتسليمه إلى المحكمة الجنائية الدولية. ويقود السيد العتيري كتيبة أبو بكر الصديق في الزنتان، ليبيا، ويتولى مراقبة السيد القذافي. وفي ٢ حزيران/يونيه، أمرت الدائرة الابتدائية قلم المحكمة بالتواصل مع السلطات الليبية بشأن ما إذا كان طلب القبض على السيد القذافي وتسليمه يمكن أن يبلغ به السيد العتيري مباشرة إما عن طريق السلطات

الليبية أو المحكمة. وفي الآونة الأخيرة، في ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر، قدم قلم المحكمة معلومات مستكملة عن التقدم المحرز في الدائرة التمهيدية. وتضمنت تلك المعلومات المستكملة في مرفق سري ردا من مكتب المدعي العام الليبي، مؤرخا ٢٩ أيلول/سبتمبر. وفي المستجدات، التمس قلم المحكمة توجيهات بشأن مسار العمل الإضافي الذي ينبغي أن يتخذه في التواصل مع السلطات الليبية المعنية. وينتظر مكتبي قرار الدائرة التمهيدية بشأن الخطوات المقبلة فيما يتعلق بتلك المسألة.

وأيضا فيما يتعلق بقضية القذافي، في تموز/يوليه، أفادت تقارير إعلامية بأن السيد القذافي أطلق سراحه من الاحتجاز في الزنتان على أساس منح العفو. ،ولا بد أن أبلغ بأن مصادر موثوقة، بما في ذلك مكتب المدعي العام الليبي، أكدت أن تلك المعلومات غير صحيحة. ومن واقع المعلومات المتاحة للمكتب، من الواضح أن السيد القذافي لا يزال في الزنتان وهو لا يزال خارج حراسة وسيطرة المجلس الرئاسي لحكومة الوفاق الوطني. إن مكتبي مرة أخرى يناشد السلطات الليبية ضمان بذل كل جهد ممكن لنقل السيد القذافي إلى المحكمة الجنائية الدولية بدون مزيد من التأخير، تمشيا مع التزاماتها بموجب نظام روما الأساسي.

وفيما يتعلق بقضية السنوسي، ينتظر مكتبي التقرير الكامل لبعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا عن إجراء محاكمة محلية وسنفحص التقرير بعناية حينما يكون متاحا. وفي هذه المرحلة، لا يزال مكتبي يرى أنه لم تنشأ أية وقائع جديدة تلغي الأساس الذي اعتبرت الدائرة التمهيدية بناء عليه قضية السيد السنوسي غير مقبولة أمام المحكمة. وكما ذكرت مرارا وتكرارا، بما في ذلك أمام المجلس، فإن مكتبي سيواصل استعراض التقييم بشأن المسألة كلما توافرت معلومات جديدة وفقا للمادة ١٩ (١٠) من نظام روما الأساسي.

وأود أن أدلي ببضع كلمات عن الحالة الصعبة الحالية في ليبيا. وباختصار، يستمر تدهور الحالة ولا يزال المدنيون الأبرياء يتحملون وطأة القتال بين الفصائل المتحاربة التي تتنافس من أجل السيطرة على الأرض الليبية. والحالة الراهنة التي يقع فيها المدنيون حالة غير مقبولة بتاتا. وكما ورد في تقرير مكتبي الثاني عشر المقدم إلى المجلس، فإن النزاعات المتعددة في جميع أنحاء ليبيا تلتهم البلد ويزعم أن أطراف النزاع تواصل ارتكاب الجرائم الخطيرة.

وأدان المجلس مرارا وتكرارا الجرائم التي يزعم ارتكابها من قبل داعش وأنصار الشريعة وسائر أطراف النزاع في ليبيا. وتفيد تقارير بأن عمليات الإعدام، بما في ذلك العمليات التي يزعم أنها ترتكب على يد داعش، تشكل أكبر عدد من عمليات القتل خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

والتقارير التي تتحدث عن وجود مقابر جماعية في ازدياد. وهناك أيضاً تقارير عديدة بشأن وفيات في صفوف المدنيين جراء الغارات الجوية العشوائية والقصف وإطلاق النار. وتتواصل عمليات الخطف والاحتجاز غير القانوني. ويُعتقَد أنَّ عدد المشردين داخلياً في ليبيا يبلغ نحو ٣٥٠ ٠٠٠ شخص. أخيراً، فإنَّ ليبيا محورٌ رئيسي للهجرة غير المشروعة، وهو أمر سأناقشه بمزيد من التفصيل بعد قليل.

ويجب أن أغتنم هذه الفرصة أيضاً للانضمام إلى بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا وآخرين في الإدانة الشديدة لمحاولة الاستيلاء على مقر المجلس الأعلى للدولة في طرابلس في تشرين الأول/أكتوبر. وإنني أؤيد الرأي الوارد في البيان المشترك الصادر عن جامعة الدول العربية الاتحاد الأفريقي والبعثة في ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر، والذي جاء فيه أنَّ هذه الأعمال ضارة باستقرار البلد وأمنه. إن استمرار عدم الاستقرار والنزاع المسلح يمنع مكتبي من إجراء تحقيقات داخل الأراضي الليبية بخصوص القضايا الحالية والجديدة المحتمَلة

على السواء. لكنَّ مكتبي يحلِّل باستمرار الحالة الأمنية عبْر مجموعة من المصادر بغية تحديد الفرص لإجراء تحقيقات في الموقع في ليبيا. وسيواصل المكتب العمل في شراكة مع مكتب المدَّعي العام الليبي لإيجاد حلٍّ لإجراء التحقيقات في ليبيا بأمان في أقرب وقت ممكن.

وفي ما يتعلق بهذه الجهود، يشير مكتبي إلى القرار ٢٢٩١ (٢٠١٦)، ولا سيما طلب المجلس من جميع الأطراف التعاون مع البعثة في ليبيا وضمان أمن موظفي الأمم المتحدة والأفراد المرتبطين بها هناك. وأحثُّ المجلس على أن يوسِّع نطاق الطلب صراحة ليشمل موظفي المحكمة الجنائية الدولية الذين يُجرون تحقيقات في ليبيا. فالقيام بذلك سيُسهم في تيسير أحد الأهداف الرئيسية لمكتبي، وهو ضمان عودة محقِّقينا إلى عملهم داخل ليبيا في أقرب وقت ممكن. ومكتبي ملتزم بتكثيف جهوده لردع مناخ الإفلات من العقاب السائد حاليا في ليبيا. وعلى الرغم من الصعوبات العديدة التي تفرضها التحقيقات بشأن الحالة في ليبيا، بما فيها تحديات الموارد بشكل خاص، فإنَّ مكتبي سيفعل كل ما يستطيع لتوسيع التحقيقات بصورة كبيرة في عام ٢٠١٧. وستنظر التحقيقات الجديدة في توجيه اتهامات بخصوص حالات حديثة وحالية لأنشطة إجرامية خطيرة مزعومة، تندرج ضمن اختصاص المحكمة، والتي ربما تشمل الجرائم المزعومة لتنظيم داعش والجماعات المرتبطة به.

إنَّ التزامي بجعل ليبيا حالة ذات أولوية في عام ٢٠١٧ يفرضه عدد من العوامل، بينها العنف المتفشي والخروج عن القانون والإفلات من العقاب السائد حالياً في أجزاء عديدة من البلد؛ والرغبة في تحقيق العدالة لضحايا الجرائم المنصوص عليها في نظام روما الأساسي وتخفيف معاناة المدنيين الذين يواصلون مكابدة العواقب المأساوية للنزاع في ليبيا؛ وأخيراً، وجود فُرص لإجراء مزيد من التحقيقات التي حددها المكتب.

وعلاوة على ذلك، فإن جهود مكتبي المستمرة، في ما يتعلق باعتقال مشتبَهٍ به إضافي واحد أو أكثر، قد أحرزت تقدما كبيرا. ويمكنني إبلاغ المجلس بأنَّ مكتبي يعتزم التقدم بطلب لاستصدار أوامر إلقاء قبض جديدة مختومة، في أقرب وقت ممكن من الناحية العملية، ويأمل أن تصدر أوامر قبض جديدة في المستقبل القريب. وتنفيذ تلك الأوامر في الوقت المناسب سيكون حاسماً، ويقتضي جهوداً منسَّقة من قِبَل الدول وقد يستدعي أيضاً دعماً من المجلس.

لا يمكن لمكتبي بلوغ غاياته في ليبيا بالعمل منفرداً. فالتصدي للنشاط الإجرامي الواسع الانتشار، الذي يواصل زعزعة استقرار ليبيا، يقتضي نهجاً منسَّقاً وجهوداً مشتركة من قِبَل جميع المعنيين. ومع أخذ هذا الأمر في الحسبان، يمضي مكتبي في جهوده للعمل مع شركائنا لإعداد استراتيجياتٍ منسقة لأنشطة التحقيق والادعاء العام لسد فجوة الإفلات من العقاب على الجرائم التي تندرج ضمن اختصاص المحكمة الجنائية الدولية في ليبيا. وعملاً بالهدف الاستراتيجي رقم ٩ لمكتبي، فقد عقد اجتماعاً على المستوى التنفيذي استمر يومين في لاهاي، في تشرين الأول/أكتوبر، وذلك بمشاركة وكالات قضائية وتحقيقية من عدة دول. ونتج عن الاجتماع المثمر اتفاق مبدئي على أن يعمل المكتب جماعياً مع الدول بهدف تعزيز جهود التحقيق المستقلة التي يجريها كلٌّ منها.

ويعمل المكتب بشكل خاص مع الوكالات التي تحقق مع الأفراد المتورِّطين في الجريمة المنظمة، والذين ييسِّرون الهجرة غير الشرعية عبْر ليبيا ويموِّلونها. وأهمية التحقيق في الجرائم المزعومة المتعلقة بتلك الهجرة غير القانونية تتجسَّد في القرار ٢٣١٢ (٢٠١٦)، الذي اتخذه المجلس في ٦ تشرين الأول/أكتوبر. وفي عام ٢٠١٧، يعتزم مكتبي تعزيز تعاونه مع الدول في ما يتعلق بتلك المسألة، وسيواصل دراسة جدوى فتْح تحقيق في الأعمال الإجرامية المزعومة ضد اللاجئين والمهاجرين في

ليبيا، بما يشمل أي أعمال عنف جنسي مزعومة أو جرائم ضد الأطفال، والتي تندرج ضمن اختصاص المحكمة.

وفي سياق مناقشة التعاون، يجب أن أعترف أيضاً بامتنانٍ بأنَّ جهود التحقيق التي يجريها المكتب تستفيد كثيراً مما يتلقاه المكتب من دعم وتعاون على المستوى التنفيذي في التحقيقات من جانب مكتب المدَّعي العام الليبي. كما تواصل دول المنطقة، بما فيها على وجه الخصوص جمهورية تونس والمملكة الأردنية الهاشمية، التعاون مع مكتبي في تحقيقاته في ليبيا، الأمر الذي يشعر مكتبي بالامتنان حياله. وبصورة استثنائية، أثبتت بعض الدول أنها أقلُّ تعاوناً بكثير، وأغتنم هذه الفرصة لحثِّ جميع الدول، التي لم تستجب لطلباتنا للحصول على المساعدة، على القيام بذلك دون مزيد من التأخير.

وعلى الرغم من التحديات التي تواجهها ليبيا حالياً، تبرهن بعض المبادرات على أنَّه يمكن إيجاد حل للنزاعات من خلال التفاوض وبصورة سلمية وأنه يجب دعم ذلك. وأحد الأمثلة الجديرة بالثناء هو اتفاق مصراتة – تاورغاء الموقع في ٣١ آب/أغسطس بشأن عودة المشردين وتعويض المتضررين. ويشجِّع مكتبي المبادرات المماثلة الأخرى الهادفة إلى تحسين حياة شعب ليبيا. ويواصل المكتب استقبال وفود عديدة من مختلف أنحاء ليبيا، تمثِّل المدنيين المتأثرين سلبا بالنزاع. وأرحب بفرصة مقابلة أعضاء تلك الوفود والسماع مباشرة عن تجارب المدنيين الليبيين الذين يمثِّلونهم.

وفي السياق نفسه، ما فتئ المكتب يتلقى أيضاً من منظمات غير حكومية ومواطنين أفراد ومصادر أخرى معلومات وأدلَّة محتمَلة على أعمالٍ يُزعَم أنها سبَّبت أذىً شديداً للسكان المدنيين. وتشمل هذه بشكل خاص اعتداءاتٍ قد تؤثر سلباً على السكان المدنيين وتحول دون فرارهم من العنف وحصولهم على الغذاء والدواء والاحتياجات الأساسية الأخرى. وكمثال على ذلك، تابع مكتبي بقلق البيان المتعلق بمنطقة قنفودة في بنغازي والذي أدلى به مارتن كوبلر، الممثل الخاص للأمين العام ورئيس البعثة في ليبيا في ٦ تشرين الأول/أكتوبر. وتحديدا، أشار الممثل الخاص كوبلر إلى أنه يشعر بقلق بالغ إزاء تقارير مفادها أنَّ المدنيين في منطقة قنفودة في بنغازي لا يزالون في مرمى تبادل إطلاق النار في القتال وأنهم يعانون نقصا في الغذاء والماء والدواء. كما أشار كوبلر إلى أنَّ البعثة في ليبيا تعمل لدعم عملية الوساطة الليبية بغية تقليص المعاناة في قنفودة إلى الحدِّ الأدنى. وأنا على علم بأنَّه جرت مناقشة خطة إجلاء. ومكتبي يرحب بهذا التطور الهام، وسيواصل عن كثب فحص الحالة في قنفودة وما تقوم به جميع أطراف النزاع، وفقاً لمعايير نظام روما الأساسي.

ختاماً، أحال المجلس الحالة في ليبيا إلى مكتبي. وبحكم تعريفها، فإن الإحالة تنطوي على مسؤولية كبرى عن تحقيق العدالة للعدد الذي لا يُحصى من المدنيين من ضحايا الجرائم المتفشية في ليبيا منذ ١٥ شباط/فبراير ٢٠١١. والتزاماً بهذه المسؤولية، قررتُ تخصيص موارد إضافية من ميزانية مكتبي الإجمالية للحالة في ليبيا. وليس أمامي خيار آخر إذا كنا نريد إحراز مزيد من التقدم الملموس في تحقيقاتنا.

ودون دعم المجلس، فإن ذلك التخصيص للموارد سيكون حتما على حساب التحقيقات في جرائم أخرى في حالات أخرى. وأناشد المجلس أن يدرك المسؤولية التضامنية الناشئة عن قرارات الإحالة الصادرة عنه، وأن يدعم مساعدة الأمم المتحدة ماليا للتحقيقات التي سيجريها مكتبي في ليبيا في عام ٢٠١٧. إن الشعب الليبي لا يستحق أقل من ذلك.

إن الجرائم الوحشية تتطلب إدانة ومساءلة عالميتين لا لُبس فيهما. وباعتماد نظام روما الأساسي، فإن الدول لم تسلم بهذه الحقيقة فحسب بل أقرت أيضا بالصلة الوثيقة بين المساءلة عن الجرائم الوحشية والسلام والأمن المستدامين. ولا تزال المحكمة ملتزمة التزاما تاما بولايتها للمساعدة في

إنهاء الإفلات من العقاب على أشد الجرائم خطورة في العالم، ومن ثم المساهمة في منع حدوث فظائع في المستقبل. ونحن نعول في تلك المهمة الأساسية على الدعم القائم على المبادئ المقدم من هذه الهيئة ومن الدول الأطراف والدول غير الأطراف في نظام روما الأساسي – بل، من المجتمع الدولي عموما – من أجل تحقيق الإمكانات الكاملة لنظام روما الأساسي في ليبيا وفي غيرها من الأماكن. وهذا أمر لا بد منه إذا أردنا الاستجابة بشكل كامل لمعاناة الضحايا من خلال إقامة العدل وتعزيز سيادة القانون على الصعيد الدولي.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر السيدة بنسودة على إحاطتها الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن لأعضاء مجلس الأمن.

السيدة مولفين (المملكة المتحدة) (تكلمت بالإنكليزية): أود أن أبدأ بالترحيب بحضور المدعية العامة للمحكمة الجنائية الدولية إلى المجلس مرة أخرى وأن أشكرها على إحاطتها الإعلامية اليوم. والمملكة المتحدة ممتنة لها على تقريرها الثاني عشر، وأشكرها وأشكر مكتبها على التحقيقات المستمرة فيما يتعلق بالحالة في ليبيا.

تضطلع المحكمة الجنائية الدولية، سواء في ليبيا أو في أي بلد آخر، بدور حيوي في التصدي للإفلات من العقاب وكفالة مساءلة الذين يتحملون القسط الأكبر من المسؤولية عن أخطر الجرائم التي تثير قلقا دوليا. وللأسف، لا تزال هذه الجرائم تحدث في ليبيا حتى اليوم. ونشعر بالقلق العميق إزاء استمرار معاناة المدنيين من النزاع بشكل غير مبرر، وتعرضهم للانتهاكات والتجاوزات التي ترتكبها أطرافٌ في هذا النزاع. فقد تمت محاصرة مناطق مدنية وسكنية، مما يقيد إمكانية حصول الناس على الغذاء والإمدادات الطبية، وفي بعض الأحيان الماء والكهرباء. وجرى تشريد أكثر من ٤٠٠ ٠٠٠ شخص بسبب النزاع.

وانتشار داعش يزيد من تفاقم الأزمة. ويشكل التنظيم خطرا كبيرا على جميع الليبيين وعلى المنطقة عموما. ونحن ندين جرائمه الوحشية، وندعو إلى محاسبة مرتكبيها. إن الحملة العالمية لتقديم داعش إلى العدالة – التي أطلقها وزير خارجية المملكة المتحدة والسيد إبراهيم الجعفري، وزير خارجية العراق، والسيد ديدييه رايندرز، وزير خارجية بلجيكا، خلال المناقشة العامة للجمعية العامة في أيلول/سبتمبر – ستساعد على ضمان عدم إفلات المسؤولين عن هذه الجرائم من العقاب.

ونحن نفهم تماما عزم مكتب المدعية العامة على إعطاء الأولوية لتحقيقاتها في ليبيا في عام ٢٠١٧، بيد أننا لا نزال نشعر بالقلق إزاء إمكانية استمرار الحالة الأمنية في منعها من القيام بأنشطة تحقيق كاملة في هذا الوقت. فمن دون هيكل أمني موحد وخاضع للمساءلة في جميع أنحاء البلد لإنفاذ القانون والنظام وحماية المدنيين، تدعمه هيئة قضائية مستقلة، قد تستمر الجرائم التي تدخل ضمن اختصاص المحكمة في الحدوث. ويجب تطبيق سيادة القانون في جميع أنحاء ليبيا، ولا بد في نهاية المطاف، من محاسبة جميع الجناة ومثولهم أمام القضاء بطريقة شفافة ومفتوحة. وستواصل المملكة المتحدة العمل مع الشركاء الدوليين لتقديم الدعم الذي تحتاج إليه ليبيا من أجل التصدي للتحديات التي تواجهها.

ونحيط علما بطلب مكتب المدعية العامة للحصول على المساعدة من خلال مجلس الأمن بشأن إصدار طلبات أوامر قبض جديدة تتعلق بالمزيد من المشتبه فيهم. ونشكر المدعية العامة على إحاطتها الإعلامية فيما يخص القضايا المرفوعة ضد سيف الإسلام القذافي وعبد الله السنوسي. والمملكة المتحدة تدعو ليبيا إلى اتخاذ التدابير التي تمكن من تسليم سيف الإسلام القذافي إلى المحكمة الجنائية الدولية دون تأخير، والتشاور مع المحكمة لمعالجة أية مشاكل قد تُعيق نقله إلى لاهاي.

ونشكر مكتب المدعية العامة على مواصلة رصد المزاعم المتعلقة بالتعذيب والانتهاكات المماثلة في سجن الهضبة، ونشير بقلق إلى التقرير غير المؤكد عن عودة شخص مشتبه في قيامه بالتعذيب إلى السجن وتعيينه في موقع سلطة هناك. ونؤيد الخطوات التي اتخذها مكتب المدعية العامة لتعزيز التعاون مع وكالات إنفاذ قانون وطنية أخرى، تجري أيضا تحقيقات متعلقة بليبيا. ونثني على المدعي العام الليبي وممثل ليبيا لدى المحكمة على مواصلة الانخراط بشكل إيجابي وبناء مع مكتب المدعية العامة. فالتعاون بين المكتب والسلطات الليبية أمر حيوي إذا كنا نريد التصدي للإفلات من العقاب على الجرائم الفظيعة. كما نود أن نغتنم هذه الفرصة لنشكر السلطات التونسية والأردنية على تيسير تحقيقات المدعية العامة.

في الختام، إننا ندرك القيود المالية الإضافية التي يواجهها مكتب المدعية العامة. ونحترم استقلالها في اتخاذ القرار بشأن استعمال هذه الموارد على أفضل وجه. ونحن، في المملكة المتحدة، نعمل لتحقيق نتائج فيما يخص الميزانية، تلبي احتياجات المحكمة وتتماشى مع الموارد المتاحة في الوقت نفسه.

السيد لاميك (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): أشكر المدعية العامة بنسودة على تقريرها الثاني عشر وإحاطتها الإعلامية. وأود أن أؤكد مجددا دعم فرنسا للمدعية العامة وللمحكمة الجنائية الدولية ككل، وكذلك الإشادة بها على تنفيذها الناجح للقرار ١٩٧٠ (٢٠١١)، الذي أحال الحالة في ليبيا إلى المحكمة. ويجسد القرار أيضا دعم المجلس لمؤسسة تقوم بأكثر الوظائف أهمية – وهي ضمان عدم إفلات مرتكبي أخطر الجرائم التي تثير قلق المجتمع الدولي، حسبما تحددها ديباجة نظام روما الأساسي، من العقاب.

وبفضل هذه التقارير، يسرنا أن نلاحظ الجهود التي يبذلها مكتب المدعية العامة والذي يعمل بالتعاون الوثيق مع السلطات القضائية الليبية. مرة أخرى، فإننا ندرك جيدا أن انعدام الأمن والاستقرار يجعل إجراء التحقيقات حاليا ومستقبلا مهمة حساسة للغاية. ويجب تقييم التهديدات الأمنية بعناية كي يتقرر ما إذا كانت التحقيقات على أرض الواقع ممكنة. ونظراً لأن الظروف الأمنية اللازمة لإجراء تحقيقات على أرض الواقع لا يمكن توفيرها دائماً، فإن فرنسا تدعم جهود المكتب للقيام بذلك عن بعد ضمن النطاق الممكن. وفي هذا الصدد، نؤيد تماما المبادرات والبرامج الرامية إلى تيسير جمع الأدلة والشهادات عبر قنوات آمنة.

ما من شك في أن هناك الكثير مما ينبغي عمله من أجل وضع حد للإفلات من العقاب في ليبيا. ولهذا السبب، نعتقد أن من الضروري أكثر من أي وقت مضى ضمان أن يستمر المجلس في دعم المحكمة والوساطة تحت رعاية الأمم المتحدة، بما في ذلك السيد مارتن كوبلر، الممثل الخاص للأمين العام. كما نعرب عن دعمنا الكامل للمجلس الرئاسي، بقيادة السيد فايز السراج، بغية مساعدته في التعامل مع التحديات التي تواجهه.

إلى جانب هذه التعليقات العامة، أود أن أدلي بثلاث ملاحظات أكثر تحديدا.

أولا، تُذكر فرنسا بأن قدرة المكتب على إجراء تحقيقات تتطلب التعاون الكامل من جانب جميع أصحاب المصلحة. ولكي يكون ذلك التعاون فعالا، يجب أن يتبع نهجا متكاملا وأن يعمل على مستويات عدة، مع إعطاء الأولوية لمبدأ التكامل.

ثانيا، تؤيد فرنسا التأكيد الوارد في الفقرتين ١٣ و ١٤ من التقرير على أن التعاون الوثيق مع السلطات الليبية أمر ضروري لإجراء التحقيقات بشكل آمن، حسب التكليف الصادر عن نظام روما الأساسي للمحكمة وعن المجلس. وتوفر مذكرة التفاهم المبرمة في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣، بشأن تقاسم المسؤوليات مع السلطات الليبية، إطارا لذلك.

وبالمثل، نرحب بالدعم القيم في مجال العمليات ونقل الوثائق الذي يقدمه مكتب المدعي العام في ليبيا، الذي يعمل هو أيضا في ظل ظروف صعبة للغاية.

ومما يسعدنا أن الاجتماعات التي عقدت في تشرين الأول/أكتوبر استكشفت فرصا جديدة للدعم المتبادل.

وتشير فرنسا، فيما يتعلق باتخاذ القرار ٢٢٩١ (٢٠١٦)، المؤرخ ١٣ حزيران/يونيه، الذي مدد ولاية بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا إلى ١٥ كانون الأول/ديسمبر، إلى النداء الذي وجهه مكتب المدعية العامة إلى جميع الأطراف للتعاون وكفالة أمن الأمم المتحدة والأفراد المرتبطين بها، وإلى أنه ينطبق كذلك على موظفي المحكمة الجنائية الدولية الذين يجرون التحقيقات في ليبيا.

وعلاوة على ذلك، وعلى النحو المذكور في التقرير، حث مجلس الأمن، في الفقرة ٥ من القرار ١٩٧٠ (٢٠١١)، جميع الدول والمنظمات الإقليمية والمنظمات الدولية الأخرى ذات الصلة على التعاون التام مع المحكمة والمدعية العامة. وبالتالي، فإن فرنسا ترى أن من الضروري تعزيز التعاون مع جميع الدول، سواء كانت أطرافا في نظام روما الأساسي أو لا، حتى تتم الاستجابة للطلبات التي قدمها المكتب بأكبر قدر من الفعالية وفي الوقت المناسب. وهذا التعاون الضروري مع دول المنطقة وخارجها يزداد أهميةً عندما يتعلق الأمر بالتحقيقات المعقدة للغاية وعبر الوطنية، التي تتطلب استراتيجية منسقة. وتعاون السلطات الأردنية والتونسية موضع تقدير خاص، في هذا الصدد.

وتتعلق ملاحظتنا الثانية بعناصر التقرير المتصلة بالتحقيقات الجارية. وترى فرنسا أنه من المهم للغاية أن يسلم السيد سيف الإسلام القذافي إلى المحكمة فورا، عملا بطلب قضاتها. وتحث فرنسا ليبيا على أن تفعل كل ما في وسعها للوفاء بهذا الالتزام ووضع حد لما تقترف من خرق. وتلاحظ فرنسا، علاوة على ذلك، في القضية المرفوعة ضد السيد عبد الله السنوسي، أن المكتب – في انتظار التقرير الكامل لبعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا عن إجراءات المحاكمة أمام محكمة وطنية – ما زال يعتقد بأنه لا يمكن لأي وقائع جديدة أن تلغي الأدلة التي اعتمدت عليها الدائرة التمهيدية الأولى في إعلان عدم مقبولية الدعوى أمام المحكمة. وأخيرا، تشير فرنسا إلى اعتزام المكتب تقديم طلبات بأوامر قبض إضافية قريبا.

ثالثا وأخيرا، تود فرنسا أن تستعرض الخطط المستقبلية التي حددها مكتب المدعية العامة في التقرير. ونلاحظ رغبة المكتب في جعل ليبيا أولوية كبيرة في عام ٢٠١٧ وتوسيع نطاق التحقيقات في الجرائم التي ارتكبت في ليبيا منذ عام ٢٠١١ على نحو كبير، بما في ذلك الجرائم المزعوم ارتكابها في ليبيا من قبل داعش وأنصار الشريعة وسائر الجماعات الإرهابية.

وما نراه في ليبيا يبين كيف أن انعدام العدالة يولد العنف ويجعل المصالحة أكثر صعوبة. وهذه حقيقة يجب أن نأخذها في الاعتبار. وهي تجبرنا جميعا على إيجاد سبل للتوصل إلى استجابات ملموسة. وترى فرنسا، التي تتعاون مع المحكمة بدون تحفظ، أنه هذا الشرط لا يمكن الوفاء به إلا بأداء المحكمة لمهامها بصورة فعالة وبدعم مجلس الأمن في حالة عدم التعاون.

السيد قنديل (مصر): أود في البداية، أن أتوجه بالشكر إلى السيدة فاتو بنسودة، المدعية العامة للمحكمة الجنائية الدولية، على إحاطتها الإعلامية اليوم أمام مجلس الأمن حول التقرير الثاني عشر للمدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية إلى مجلس الأمن عملا بقرار المجلس ١٩٧٠ (٢٠١١). يستعرض التقرير عددا من التحديات والملاحظات الهامة المرتبطة بأداء المحكمة مهامها فيما يتعلق بالحالة في ليبيا. وأود، في هذا الخصوص، أن أؤكد على النقاط التالية:

أولا، أهمية قيام الحكومة الليبية بالتشاور مع المحكمة فيما يتعلق بطلب تقديم سيف الإسلام القذافي ليوضع تحت التحفظ لدى المحكمة. ونشير في هذا الصدد، إلى ضرورة تقديم كافة أوجه المساعدة اللازمة للحكومة الليبية بما يجعلها قادرة على الوفاء بالتزاماتها إزاء المحكمة في هذا الخصوص.

ثانيا، ضرورة وقف كافة جرائم التعذيب والأفعال غير الإنسانية التي ترتكب في ليبيا، وأهمية قيام المجتمع الدولي بمساعدة حكومة الوفاق الوطني على إعداد استراتيجية شاملة للتصدي للجرائم الوحشية التي ترتكب في ليبيا، وتقديم المساعدة إلى السلطات الليبية بما يجعلها قادرة على توفير العدالة للمجني عليهم، بما في ذلك إمداد الحكومة بالسلاح اللازم وتنفيذ قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، خاصة القرار ٢٢١٤ (٢٠١٥).

ثالثا، أهمية ما تضمنه التقرير من أن مكتب المدعي العام للمحكمة سيضع التحقيقات ذات الصلة بالحالة في ليبيا ضمن أولياته خلال عام ٢٠١٧، خاصة في ضوء الجرائم التي يرتكبها تنظيم داعش وأنصار الشريعة. ونرى في هذا الصدد ضرورة التزام المحكمة بالقانون الدولي وبمبدأ التكامل بين اختصاص القضاء الوطني واختصاص المحكمة الجنائية الدولية مع الأخذ في الاعتبار، في الوقت ذاته، أن ما قد تقوم به المحكمة يعتبر جهدا في إطار الجهد الأشمل الذي ينبغي للمجتمع الدولي القيام به في سبيل محاسبة الإرهابيين قضائيا وضمان عدم إفلاتهم من العقاب عن الجرائم التي يرتكبونها.

رابعا، أهمية قيام جميع الدول والمنظمات الإقليمية والمنظمات الدولية ذات الصلة بالتعاون مع المحكمة والمدعي العام للمحكمة في حدود الإمكان.

خامسا، الترحيب بالتعاون والمساعدة اللذين يلقاهما مكتب المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية من مكتب النائب العام الليبي، خاصة من خلال تقديم المعلومات والأدلة ومواصلة تنفيذ مذكرة التفاهم المبرمة في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣ حول اقتسام الأعباء فيما يتصل بالتحقيق مع المسؤولين السابقين في عهد معمر القذافي ومقاضاتهم.

وأخيرا، أود أن أشير إلى تقديرنا للعمل الهام والجهد الكبير الذي تقوم به السيدة فاتو بنسودة المدعية العامة للمحكمة الجنائية الدولية ومكتبها في إطار السعي لإرساء العدالة وعدم الإفلات من العقاب، ونؤكد اعتزامنا مواصلة التعاون معها في هذا الخصوص.

السيد غاسو ماتوسيس (إسبانيا) (تكلم بالإسبانية): يشرفنا أن نرى السيدة بنسودة مرة أخرى في مجلس الأمن. إنني ممتن لها للغاية على للمعلومات المستكملة التي قدمتها لنا.

وسأركز، في بياني الأول، على جانبين محددين من الإحاطة الإعلامية التي قدمتها السيدة بنسودة، وهما تحديدا وضع السيد القذافي وبشأن حالة التعذيب في سجن الحدباء، قبل مواصلة بعض التأملات بشأن القيود التي تكبل المحكمة في أدائها عملها.

أولا، نلاحظ أن الأمر باعتقال وتسليم السيد سيف الإسلام القذافي لم ينفذ. وتتفهم إسبانيا تماما أن عدم الاستقرار السائد في البلد يجعل من الصعب على ليبيا تسليم المتهم. ولكن ينبغي ألا ننسى أنه ما زال عليها التزام بالتعاون مع المحكمة والادعاء. وهو التزام فرضه مجلس الأمن بموجب القرار ١٩٧٠ (٢٠١١) وهو لا يزال نافذا تماما. ولذا فإن هذا الالتزام يتطلب من حكومة الوفاق الوطني الشروع فورا، حيثما تسمح الظروف في الوقت الحاضر، في اعتقال المتهم وتسليمه إلى المحكمة من دون مزيد من التأخير.

ثانيا، نود أن نشكر السيدة بنسودة على المعلومات التي قدمتها عن التحقيق في ادعاءات التعذيب الذي يجري في سجن الحدباء. ونود أن نردد ما قاله ممثل المملكة المتحدة، ونعرب

عن قلقنا إزاء حقيقة أن أحد الجناة المزعومين استطاع تولي منصبه مرة أخرى. ونحن بانتظار التأكد من هذه المعلومات، ونود في الوقت نفسه أن نذكّر السلطات الليبية بالمسؤولية عن التحقيق ومقاضاة هذه الأعمال التي لا يمكن التسامح بشأنها.

ونستنكر حقيقة أن استمرار انعدام الأمن في ليبيا لا يزال يعرقل المحكمة في الاضطلاع بالتحقيقات الميدانية. ونحن نشجعها، بالرغم من الظروف السائدة، على مواصلة مهمتها. ومن الضروري تهيئة الظروف التي تفضي إلى السماح للمدعية العامة بزيارة الأراضي الليبية بأمان تام. لذلك، نؤيد طلب السيدة بنسودة بأن يدعو مجلس الأمن جميع الأطراف في ليبيا إلى التعاون الكامل مع المحكمة الجنائية الدولية وضمان سلامة موظفيها.

علاوة على ذلك، نود أن نذكّر بأن العمل الذي يضطلع به مكتب المدعي العام في ليبيا، بتكليف من مجلس الأمن، لا تزال تكلفته المالية تقع حصريا على عاتق الدول الأطراف، وهي تتطلّب تحويل الموارد من هيئات تحقيقية أو قضائية أخرى.

وفي ليبيا، كما في الحالات الأخرى التي تُعنى بها المحكمة الجنائية الدولية، تعتمد المحكمة على تعاون الجميع، وفي المقام الأول مجلس الأمن، بل وأيضا جميع الدول، سواء كانت أطرافا أو غير أطراف في نظام روما الأساسي. ونشعر بالتشجيع حيال المعلومات التي زودتنا بها السيدة بنسودة عن الدعم الذي يقدمه العديد من هذه البلدان، ولا سيما تونس والأردن كما ذكرت في تقريرها، ومصر كما ذكرت في إحاطتها الإعلامية. وتدعو إسبانيا جميع البلدان التي لم تستجب بعد لطلبها إلى القيام بذلك في أسرع وقت ممكن.

كما تنطوي الطلبات المقدمة على العمل الذي تقوم به المؤسسات القضائية الليبية. ونكرر مرة أخرى تقديرنا لمكتب المدعي العام، الذي حافظ بالرغم من الحالة الخطيرة السائدة في البلد، على مستوى التعاون النشط مع المحكمة، الأمر الذي يعدّ دليلا على التزامه بقضية العدالة.

بيد أن ذلك لا يكفي. فثمة مناخ غير مقبول من الإفلات من العقاب لا يزال سائدا في ليبيا، مع استمرار المزاعم بحصول عمليات إعدام خارج نطاق القضاء، وعمليات اختطاف، وتعذيب، واعتداءات على صحافيين ونشطاء آخرين، وهجمات على مهاجرين. بطبيعة الحال، إن الظروف السياسية لا تساعد الأمور. فاستمرار التجزؤ الحاصل في البلد هو مصدر متزايد للقلق. ونغتنم هذه الفرصة لكي نكرر نداءنا إلى جميع الجهات الفاعلة السياسية في ليبيا بالانضمام إلى الحوار ودعم جهود المجلس الرئاسي في سعيه إلى إنشاء حكومة الوفاق الوطني. كما ندعو الحكومات في المنطقة إلى مواصلة العمل معا من أجل تيسير إعادة توحيد البلد وإحلال السلام.

أخيرا، أود أن أدلي بتعليق موجز جدا، مستفيدا من حضور السيدة بنسودة معنا اليوم، وهو ذو نطاق أعم يتعلق بالمحكمة الجنائية الدولية من دون التركيز على ليبيا فحسب. منذ عدة أسابيع وحتى الآن، وجدت المحكمة الجنائية الدولية نفسها تواجه أرضية حساسة عقب قرار اتخذته حفنة من الدول الأفريقية ببدء عملية الانسحاب من نظام روما الأساسي. هذه أنباء غير سارة. وأود أن أغتنم فرصة حضور السيدة بنسودة هنا لأكرر لها دعم بلدي الثابت للمحكمة. وإسبانيا مستعدة للإسهام بطريقة بناءة وبروح من الحوار في البحث عن حلول تسمح لنا، مع الاحترام الواجب لاستقلال المحكمة وسلامة نظام روما الأساسي، بالتغلب على الخلافات التي حدت بتلك البلدان إلى الإبلاغ عن قرارها بالانسحاب من نظام روما الأساسي.

وعلى أي حال، ينبغي لنا ألا نستسلم للانهزامية. فهناك أسباب للتفاؤل. إن هذه السنة قد تكون أكثر سنة مثمرة حتى الآن بالنسبة إلى المحكمة الجنائية الدولية، ومن المهم أن نتذكر

ذلك. فالمحكمة تُبقي آمال الآلاف من الضحايا حية، مما يدل على أنه بوجود الإرادة والموارد اللازمة، فإن تحقيق العدالة أمر ممكن. وفي ذلك الصدد، أعرب للسيدة بنسودة عن كامل الدعم والامتنان من إسبانيا.

السيد أكاهوري (اليابان) (تكلم بالفرنسية): أود أن أشكر المدعية العامة بنسودة على تقريرها وإحاطتها الإعلامية.

تشدد اليابان على اعتقادها بأن مرتكبي الجرائم الخطيرة يجب أن يخضعوا للمساءلة عن أفعالهم. كما تشيد اليابان بإنجازات المحكمة الجنائية الدولية حتى الآن. وما فتئت اليابان تؤيد المحكمة الجنائية الدولية كي تتمكن من العمل بفعالية واستدامة على تعزيز سيادة القانون، بدعم من المجتمع الدولي.

وتؤمن اليابان إيمانا قويا بأن المزيد من الدول ينبغي أن تنضم إلى المحكمة الجنائية الدولية، بغية كفالة أن تتمكن المحكمة من تعزيز سيادة القانون بفعالية. وعلى المدى البعيد، ينبغي أن يتمثل هدف المحكمة الجنائية الدولية في أن تصبح محكمة جنائية عالمية حقا، وتحصل على دعم أقوى لعملها. وفي هذا الصدد، نشعر بالقلق، كما تشعر إسبانيا، إزاء القرارات التي اتخذها مؤخرا بعض الدول الأفريقية بالانسحاب من المحكمة الجنائية الدولية. وبغية تأمين الدعم والتعاون من جانب عدد أكبر من الدول، ينبغي للمحكمة الجنائية الدولية والدول الأطراف فيها أن تستمع إلى الشواغل التي يعرب عنها البعض تجاه الدور الذي تقوم به.

واسمحوا لي الآن أن أنتقل إلى مسألة ليبيا. ترحب اليابان بحقيقة أن مكتب المدعي العام الليبي يتعاون مع المحكمة الجنائية الدولية بشأن مسائل عديدة. ونحن نشجع حكومة الوفاق الوطني الليبية وجميع البلدان المعنية على التعاون مع المحكمة، عملا بالقرارين ١٩٧٠ (٢٠١١) و ٢٢٥٩ (٢٠١٥). وإننا ندرك الحالة السياسية والأمنية الراهنة في ليبيا والصعوبات الخطيرة التي تواجه سلطاتها. وفي ظل هذه الظروف، لم يجر بعد تسليم سيف الإسلام القذافي إلى المحكمة.

وتأمل اليابان أن يتعزز التعاون بين السلطات الليبية والمحكمة مع تحسن الحالة، الأمر الذي يمكّن المحكمة الجنائية الدولية من الاضطلاع بدور أكبر في مكافحة الإفلات من العقاب.

وفي ما يتعلق بانتهاكات القانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان في ليبيا، تلاحظ اليابان باهتمام خاص أن تقرير المدعية العامة يشير إلى أملها في الحصول على المزيد من مذكرات التوقيف. ونأمل أن نستمع بالتفصيل إلى معلومات مستكملة بشأن هذه المسألة.

وتكرر اليابان الكلام عن أهمية تشكيل حكومة ليبية تمثيلية ومتحدة. وينبغي لمجلس الرئاسة العمل بسرعة على القيام بتقديمه إلى مجلس النواب قائمة منقحة بأسماء أعضاء مجلس الوزراء. وينبغي لمجلس النواب أن يولي بدوره الاهتمام الواجب لهذه القائمة. ومن الضروري أن تفي جميع الأطراف بالتزاماتها بموجب الاتفاق السياسي الليبي.

وتواصل اليابان دعم الجهود الجارية التي يبذلها الممثل الخاص للأمين العام، السيد مارتن كوبلر؛ وبعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا؛ وحكومة الوفاق الوطني، بغية تعزيز العملية السياسية.

وتدعم اليابان دعما كاملا أنشطة المحكمة الجنائية الدولية، بما في ذلك مكتب المدعية العامة. ويتطلع وفد بلدي نحو الاستماع إلى إحراز تقدم ملموس بشأن المسألة التي ننظر فيها اليوم.

السيد غيموليكا (أنغولا) (تكلم بالإنكليزية): نشكر السيدة فاتو بنسودة، المدعية العامة للمحكمة الجنائية الدولية،

على عرضها التقرير الثاني عشر، عملا بالقرار ١٩٧٠ (٢٠١١).

إن الحالة السياسية والأمنية في ليبيا ظلت حرجة خلال الفترة المشمولة بالتقرير، على الرغم من جهود المجلس الرئاسي لحكومة الوفاق الوطني. ونحن نكرر نداءنا إلى جميع الأطراف الفاعلة السياسية في ليبيا من أجل توحيد جهودها على نحو بنّاء بعزم وشجاعة وحسن نيّة إزاء الجهود التي تبذلها حكومة الوفاق الوطني.

وأدت الأزمة السياسية إلى إضعاف جهود الحكومة في مواجهة حالة الانفلات الأمني والأزمة الاقتصادية وإفلات المجموعات الإرهابية والميليشيات المسلحة التي تعمل ضد السكان المدنيين من العقاب على نحو متزايد.

ونحيط علماً مع القلق بالمعلومات المتعلقة بليبيا التي قدمتها السيدة كيت غيلمور، نائب المفوض السامي لحقوق الإنسان، في ٢٧ أيلول/سبتمبر، خلال الدورة الثالثة والثلاثين لمجلس حقوق الإنسان، والتي أوضحت فيها أن الأسلحة الثقيلة ما زالت تُنقل إلى المناطق السكنية في شتى أنحاء البلد، وأن الجماعات المسلحة تعمل في ظل إفلات تام من العقاب، وأن الآلاف من الأشخاص يحتجزون بصورة وحشية في مراكز الاعتقال. وعلاوة على ذلك، يجري احتجاز المهاجرين واللاجئين وملتمسي اللجوء بشكل تعسفي، حيث تشير تقارير مختلفة إلى سوء المعاملة التي ترتكب ضد هؤلاء – مثل الإعدام بإجراءات موجزة والتعذيب وغيره من أشكال سوء المعاملة والاعتداء الجنسي والابتزاز والسخرة. وهذا الوضع يشكل انتهاكاً صارخاً للقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي.

ومع ذلك، فإن السياق المؤسسي والسياسي في ليبيا لا يهيئ الظروف الضرورية للتحقيق وملاحقة مرتكبي تلك الجرائم البشعة التي تندرج تحت الولاية القضائية الوطنية، وفقاً للنظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية. ونعتقد أن ظروف تطبيق العملية القضائية الضرورية لا تتوفر في ليبيا في الوقت الراهن. وفي هذا الصدد، فإننا نرى أن للمحكمة الجنائية الدولية أهمية بالغة في ليبيا.

نرحب بالمعلومات التي تضمنها تقرير أمين المظالم التابع للمحكمة الجنائية الدولية، التي وقع بموجبها اتفاق مصراتة – تاورغاء في ٣١ آب/أغسطس. وأدى ذلك إلى عودة النازحين وتعويض المجتمعات المتضررة. ومما يستحق بالغ الثناء أن الموقعين على الاتفاق أبدوا رغبتهم في تحقيق السلام والعدالة وجبر الضرر وإرساء سيادة القانون والإسهام في الجهود الرامية إلى تجنب تكرار أخطاء الماضي حرصاً على الأجيال القادمة. ونشجع بقوة مبادرات أخرى من هذا القبيل لتحسين حياة السكان في ليبيا.

ختاماً، نكرر رأينا أنه في مناخ السلام والاستقرار فقط يمكن إرساء نظام قضائي ومؤسسات قضائية فاعلة. ولذلك، نكرر تأييدنا للأمم المتحدة والمجتمع الدولي لدعم حكومة الوفاق الوطني في ليبيا من جانب الأطراف المعنية ذات الصلة، بغية تحقيق سلام دائم ومساءلة جميع المسؤولين عن ارتكاب جرائم العنف والانتهاكات لحقوق الإنسان.

السيد زاغاينوف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): خلال الأشهر الستة التي أعقبت الإحاطة الإعلامية السابقة (انظر S/PV.7698)، لم تطرأ أي تغييرات ذات بال نحو الأفضل في الوضع السياسي – العسكري في ليبيا. وتظل القضية الرئيسية تفتيت البلد ومؤسساتها الحكومية، بالرغم من محاولات المجلس الرئاسي في طرابلس تثبيت سلطته. ولم يتأكد حتى الآن تشكيل حكومة الوفاق الوطني من قبل مجلس النواب وفقا للإجراءات المنصوص عليها في اتفاق الصخيرات. ونحن لا نرى بديلاً عن مواصلة الحوار بين الأطراف الليبية

تحت إشراف الأمم المتحدة، وبمشاركة كل القوى السياسية الفاعلة في البلاد.

إن استمرار التهديد الإرهابي المنبثق من ليبيا ما زال سبباً لتوتر جاراتها. ومكافحة ذلك التهديد، خاصة على خلفية الفشل في توحيد الهياكل الأمنية، يتم بشكل عشوائي. والنجاحات في بعض المناطق ليست بديلاً لحملة واسعة النطاق لمكافحة الإرهاب تحت قيادة موحدة. ولا ينبغي للمساعدات الخارجية المحتملة في هذا الصدد أن تسهم في الإبقاء على الانقسامات الداخلية في ليبيا، وإلا فإن الأخطاء المأساوية للتدخل في عام ٢٠١١ ستظل تؤثر على البلد الذي طال أمد معاناته أكثر من اللازم.

نحيط علماً بالتقرير الثاني عشر للمدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية بشأن الحالة في ليبيا. ونلاحظ أنه قدم إلى مجلس الأمن عشية جلسة اليوم. ولأسباب لا نستوعبها، فإن هذه الممارسة في طريقها إلى أن تصبح معتادة على ما يبدو. ونعتقد أن أي مناقشة كاملة من قبل الوفود لوثيقة من الوثائق تتطلب إعداداً. ولذلك، فإن تداول التقرير في وقت متأخر يثير الشكوك حول رغبة المحكمة الجنائية الدولية في حوار جاد مع مجلس الأمن.

وعلى أساس هذا التقرير، لا بد أننا لاحظنا عدم إحراز أي تقدم يذكر بشأن القضايا الرئيسية في الملف الليبي، مثل التهجير القسري للطوارق والتعذيب والاعتقالات غير القانونية وعمليات الخطف. ومكتب المدعي العام ما زال ينأى بنفسه عن النظر في مسألة سقوط قتلى من المدنيين نتيجة عمليات القصف التي قامت بها قوات حلف شمال الأطلسي في عام ٢٠١١. ولم نلمس أي خطوات حقيقية نحو تنظيم ملاحقة للمتمردين على جرائمهم المزعومة؛ ولم تباشر قضية واحدة طوال خمس سنوات. وقد اعتمد مكتب المدعي العام موقفاً مماثلاً بشأن إرهابيي الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش)، الذين يشار إليهم في التقرير، بالمناسبة، ولسبب ما على أنهم ”إسلاميين“ فحسب. وفي هذا السياق، مرة أخرى، لا يوجد أكثر من مجرد النية لإعادة النظر في الإجراءات الممكنة في المستقبل.

وفي ضوء المحاولات المتكررة لتقديم الملف الليبي كنوع من العبء ألقي على عاتق مجلس الأمن، أود أن أذكر الأعضاء أنه في عام ٢٠١١، كان أنصار فكرة إحالة الحالة في ليبيا إلى المحكمة الجنائية الدولية هم بعض الدول الأطراف في نظام روما الأساسي ومكتب المدعي العام. وكان ينبغي أن يدركوا الآثار المالية وغيرها المترتبة على تلك الخطوة بالنسبة للمحكمة. وهذا هو السبب في أن الطلبات الواردة في التقرير بخصوص دعم الأمم المتحدة للمحكمة الجنائية الدولية مادياً تبدو منطقية.

ختاماً، نود أن نشير مرة أخرى أن تجربة المحكمة الجنائية الدولية في ليبيا لا يمكن بأي حال من الأحوال وصفها بأنها ناجحة، سواء في إقامة العدل أو منع وقوع جرائم جديدة أو من حيث الإسهام في المصالحة الوطنية. وهذه الحالة وعملية الانسحاب من نظام روما الأساسي من قبل عدد من الدول تعمقان شكوكنا حول جدوى إشراك المحكمة الجنائية الدولية في أي حالات جديدة.

السيدة أدنين (ماليزيا) (تكلمت بالإنكليزية): أشكر السيدة فاتو بنسودة، المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية، على عرض تقريرها الثاني عشر على مجلس الأمن بموجب القرار ١٩٧٠ (٢٠١١).

ما فتئ الوضع السياسي والأمني الراهن في ليبيا يشكل تحديات جمة ويعرقل الجهود الجارية للمجلس الرئاسي لحكومة الوفاق الوطني لاستعادة السلام والاستقرار في البلاد، بما في ذلك إنهاء الإفلات من العقاب على جرائم تقلق المجتمع الدولي على نحو خطير. وما زالت ماليزيا تعتبر أن تشكيل

حكومة فعالة وذات مصداقية للوفاق الوطني أمر بالغ الأهمية في تعزيز التزام ليبيا وقدرتها على تعزيز سيادة القانون واستعادتها، بغية التصدي للإفلات من العقاب وتقديم جميع مرتكبي تلك الجرائم إلى العدالة. وندعو جميع الأطراف في ليبيا إلى مضاعفة جهودها لتضييق هوة الخلافات، وإيجاد أرضية مشتركة والعمل معاً بشكل وثيق من أجل التنفيذ السريع والكامل للاتفاق السياسي الليبي.

وعلى الرغم من التحديات الأمنية الكبيرة في البلاد، يشجعنا استمرار جهود السلطات الليبية والتزامها بالامتثال لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، فضلاً عن التعاون المستمر من جانب مكتب المدعي العام الليبي. وهذا أساس جيد لمواصلة البناء عليه.

إن تفشي العنف والإفلات من العقاب في ليبيا، ولا سيما من جانب تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام، الذي لا يزال أكبر مرتكب للجرائم الخطيرة وانتهاكات القانون الدولي في البلد، إلى جانب غيره من الجماعات المتطرفة العنيفة، لا يزال مثيراً للقلق. ونعيد تأكيد الإدانة الشديدة لمجلس الأمن لهذه الفظائع ونؤكّد من جديد الدعوة إلى المساءلة. وفي الوقت نفسه، ينبغي أيضاً أن تكون الادعاءات المتعلقة بارتكاب هذه الجرائم ضد المدنيين من جانب أطراف النزاع الأخرى مسألة مثيرة للقلق. يجب إجراء تحقيق شامل في هذه الادعاءات ويجب متابعة المساءلة بحيث يجري التصدي للإفلات من العقاب، بغية بناء الثقة وفي اتجاه تعزيز المصالحة الوطنية.

هذه آخر فرصة لماليزيا للمشاركة بشأن المسألة الهامة المتمثلة في التصدي للإفلات من العقاب والمساءلة عن أخطر الجرائم في ليبيا قبل انتهاء ولايتنا كعضو غير دائم في مجلس الأمن. ومنذ انضمامنا إلى المجلس قبل نحو ٢٢ شهراً، ظللنا مكرسين لجهود التيسير التي تقودها الأمم المتحدة من أجل عملية يملك زمامها الليبيون وبقيادتهم من أجل استعادة السلام والاستقرار والأمن في البلد. وعلى الرغم من التحديات الهائلة التي لا تزال تعصف بالبلد، تحققت بعض التطورات والإنجازات الإيجابية في هذا الصدد. ولا بد من المحافظة على تلك المكاسب والبناء عليها إذا كان لليبيا وشعبها أن يحرزا تقدماً لتجاوز الحالة الراهنة.

وفي الختام، أود أن أؤكد مجدداً دعم ماليزيا الكامل للجهود التي تبذلها الأمم المتحدة والمجتمع الدولي لمساعدة ليبيا من أجل التغلّب على الشدائد والتوصل إلى تسوية سياسية دائمة والاستقرار. وبالنظر إلى ما بعد فترة عضويتنا في المجلس، نود أن نؤكد من جديد أيضاً دعمنا المستمر لشعب ليبيا وحكومتها.

السيد شو تشونغ شنغ (الصين) (تكلم بالصينية): أود أن أشكر السيدة بنسودة على إحاطتها الإعلامية.

ما فتئت الصين تتابع عن كثب التطورات في ليبيا وتدعم عملية الانتقال السياسي التي تجري بوساطة من الأمم المتحدة. ونرحب باجتماع الحوار السياسي الليبي الذي سيُستخدم بوصفه إطاراً للحوار السياسي الليبي المقرر عقده في مالطة، ونأمل أن ييسر تنفيذ الاتفاق السياسي الليبي من جانب جميع الأطراف.

كما نأمل من جميع الأطراف في ليبيا أن تظل ملتزمة بعملية سياسية شاملة بقيادة ليبية، وأن تضع المصالح الوطنية قبل أي مسألة أخرى، وتلتزم بقرارات مجلس الأمن وتُنفّذ الاتفاق السياسي الليبي بفعالية وتحلّ خلافاتها عن طريق التفاوض والتشاور، بغية استعادة الأمن والاستقرار في البلد. هذا هو الشرط الأساسي والأساس لليبيا لتحقيق العدالة القضائية.

ولا يزال موقف الصين بشأن الجهاز القضائي الدولي دون تغيير.

السيدة سيسن (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلمت بالإنكليزية): أشكر المدعية العامة للمحكمة الجنائية الدولية على تقريرها وعلى انخراطها المتواصل مع مجلس الأمن بشأن أهمية المساءلة عن الجرائم الفظيعة التي ارتكبت في ليبيا.

تتيح الأزمة الجارية في ليبيا مناخاً للإفلات من العقاب عن ارتكاب هذه الجرائم. وعلى نطاق أوسع، أعاقت قدرة الشعب الليبي على رؤية الأمل في أن تترجم ثورة بلدهم إلى أساس متين لتحقيق السلام والاستقرار والازدهار. إن الخطوة التالية نحو الحل هو حكومة مستقرة وموحدة وجامعة. ولذلك يجب على المجتمع الدولي أن يساعد رئيس الوزراء سراج على توطيد التقدم المحرز نحو تنفيذ الاتفاق السياسي الليبي وتعزيز المؤسسات في ليبيا.

وتحقيقاً لهذه الغاية، نحث جميع الأطراف الليبيين على إحراز تقدم نحو المصالحة الوطنية. وينبغي أن يقدم مجلس الرئاسة مقترحاً جديداً شاملاً لتشكيلة مجلس الوزراء، ويجب على مجلس النواب أن يفي بواجبه في السماح بإجراء تصويت حر ونزيه بشأن تلك الحكومة. إن الاتفاق السياسي الليبي بطبيعة الحال هو إطار انتقالي. ونحث جمعية صياغة الدستور على إتمام عملها في أسرع وقت ممكن، وينبغي لليبيا، في عام ٢٠١٧، إجراء استفتاء على دستور جديد وانتخاب حكومة جديدة.

ما من شيء يمكن أن يؤكد بوضوح الرهانات الإنسانية لإحراز تقدم سياسي أكثر من معاناة المدنيين التي ما زال مجلس الأمن يتلقى أخبارها. ولا تزال الانتهاكات والتجاوزات تُرتكب ضد السكان المنتمين إلى طائفة واسعة من الفئات الضعيفة، بدءاً من المدنيين الذين يتعرضون للهجمات العشوائية بل والمتعمدة، إلى المقاتلين الأسرى الذين تعرضوا للتعذيب والقتل، والمهاجرين الذين سعوا إلى المرور عبر ليبيا وتم احتجازهم في ظروف غير إنسانية، وابتزازهم، وانتهاكهم جنسياً واستغلالهم بطرق أخرى من قبل المهربين والمتجرين. وقد أبلغت بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا عن أن هناك ”إفلاتاً كلياً“ من العقاب عن الانتهاكات الخطيرة التي ترتكبها الجماعات المسلحة. وهذه الانتهاكات والاعتداءات مروعة في حد ذاتها. وعلاوة على ذلك، فهي تثير مظالم تطيل أمد الأزمة السياسية الأوسع نطاقاً، ومن ثم العمل ضد جهودنا المشتركة الرامية إلى تحقيق السلام الدائم. وندعو جميع الأطراف إلى الامتناع عن استهداف المدنيين بصورة غير مشروعة، ونحث على مساءلة المسؤولين عن الجرائم الخطيرة. ولا يزال هناك الكثير مما يجب القيام به من أجل إنشاء نظام قضائي فعال قادر على التصدي لهذه المشكلة.

ويشجعنا التقدم المحرز من جانب القوات الموالية لحكومة الوفاق الوطني في استعادة السيطرة على مدينة سرت. ونتطلع إلى رؤية هذا التقدم يتوطد أكثر في الأيام والأسابيع المقبلة.

فوجود داعش هو تهديد لمستقبل ليبيا والأمن الإقليمي. ويجب تعزيز هزيمته العسكرية في نهاية المطاف مع التقدم نحو المصالحة والحوار وسيادة القانون. وفي هذا السياق، فإن الفظائع التي يزعم أنها ارتكبت في الأيام الأخيرة لنظام القذافي قد تبدو بعيدة كل البعد عن النزاع الحالي، لكننا نعتقد أن تعزيز المساءلة عن تلك الأفعال لا يزال عنصراً رئيسياً من الجهد الأوسع نطاقاً لإعادة إرساء سيادة القانون في ليبيا. لقد ساعدت تحقيقات المحكمة الجنائية الدولية على ضمان أن تُعتبر أفعال نظام القذافي في أوائل عام ٢٠١١ جرائم كما هي في الواقع، وأن المسؤولين عن هذه الأفعال لا يمكن أن يعولوا على الإفلات من العقاب.

وما زلنا نشعر بالتشجيع من التقارير التي تفيد باستمرار التعاون بين السلطات القضائية الليبية ومكتب المدعية العامة. وفي حين أننا نسلّم بأن سيف الإسلام القذافي ليس في عهدة الحكومة الليبية، فإننا نواصل حث حكومة الوفاق الوطني

على اتخاذ الخطوات المناسبة لالتماس نقله إلى المحكمة الجنائية الدولية، بما يتسق مع التزامات ليبيا بموجب القرار ١٩٧٠ (٢٠١١) والنداءات المتكررة من مجلس الأمن الموجهة إلى ليبيا من أجل التعاون الكامل مع المحكمة الجنائية الدولية والمدعية العامة. وبقدر ما تواصل جهات فاعلة أخرى إحباط تلك العملية، بقدر ما نشجع المجلس على أن يضم صوته إلى الدعوة إلى أن ينقل السيد القذافي إلى لاهاي ويواجه الاتهامات هناك على الجرائم ضد الإنسانية التي يُدّعى ارتكابه لها. ونقدر جهود المدعية العامة للمساعدة على ضمان ألا يبارح ضحايا هذه الفظائع تركيزنا المستمر.

يواجه الشعب الليبي مجموعة من التحديات، وهو الوحيد القادر على أن يتخذ الخطوات اللازمة لحل الأزمة في بلده. ومع ذلك، ينبغي أن يعرف أنه لا يقف وحده. ويشجعنا الاتفاق الذي تم التوصل إليه في آب/أغسطس بين ممثلين من مصراتة وتاورغاء، وهما مدينتان تحاربتا بمرارة في عام ٢٠١١ ولكنهما اتفقتا الآن على تعويض ضحايا الاعتداءات والسماح بعودة المشردين داخلياً، وهي عملية تلقّت المساعدة من قبل المساعي الحميدة لبعثة الأمم المتحدة. ونقدر العمل المتواصل الذي يضطلع به الممثل الخاص للأمين العام مارتن كوبلر واهتمام المجلس ومجلس حقوق الإنسان بالحالة. وستواصل الولايات المتحدة العمل مع شركائنا لتحقيق السلام الدائم لليبيا.

السيد تاولا (نيوزيلندا) (تكلم بالإنكليزية): نشكر المدعية العامة بنسودة على إحاطتها الإعلامية.

عززت تجربتنا في المجلس خلال العامين الماضيين بالنسبة لنا مسألة الحاجة إلى إطار فعال للمساءلة الدولية. وتؤدي المحكمة الجنائية الدولية دوراً هاماً في هذا الإطار. ويبعث وجودها برسالة واضحة بأن المجتمع الدولي لديه الأدوات اللازمة لضمان أن الجرائم الدولية الخطيرة لن تفلت من العقاب. وتشكل قدرة مجلس الأمن على تقديم إحالات إلى المحكمة الجنائية الدولية جزءاً هاماً من ذلك الإطار.

ومع ذلك، فكما أكدنا في مرات عديدة، يجب أن يظل المجلس صارما في تجنب التصورات القائلة بأنه يستخدم الإحالات كأداة سياسية، لا سيما في خضم النزاعات. فهذه الأفعال تخاطر بتسييس المحكمة ويمكن أن تطيل أمد النزاعات المعنية وعملية السعي إلى تحقيق المساءلة. وعلاوة على ذلك، ينبغي للمجلس ألا يقدم إحالات ما لم يكن مستعدا أيضا لمتابعة تنفيذها. أما استمرار عدم الامتثال للقرارات الصادرة بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة فيشكك في مصداقية المجلس وسلطة قراراته.

وفي رأينا أن التكاليف التي تتكبدها المحكمة الجنائية الدولية نتيجة القرارات التي تتخذها أجهزة الأمم المتحدة ينبغي أن تسند إلى ميزانية الأمم المتحدة وتخصم منها. وينبغي لأعضاء المجلس، على أقل تقدير، ألا يعرقلوا المناقشات المفتوحة بشأن هذه المسألة، بل ينبغي أن يذعنوا للجمعية العامة التي لديها الصلاحيات والولاية للفصل في مسائل التمويل.

إن التطورات في ليبيا لم تمهد الطريق بعد لإعادة إنشاء سلطة حكومية فعالة، واستعادة سيادة القانون، وحماية حقوق الإنسان الأساسية، وإحقاق العدالة في الانتهاكات السابقة. ولا تزال الحالة هشة للغاية. ونتيجة لذلك، فإن البيئة لا تزال صعبة للغاية كي تتولى المحكمة الجنائية الدولية الإحالة التي قدمها المجلس في حالة ليبيا.

إن البيئة الأمنية الحالية تجعل من المستحيل تقريبا أن يجري موظفو المحكمة تحقيقات على أرض الواقع. وعلاوة على ذلك، لا يزال سيف الإسلام القذافي قيد الاحتجاز في منطقة غير خاضعة لسيطرة حكومة الوفاق الوطني ووصايتها. بيد أننا نثني على مكتب المدعية العامة لما بذله من جهود متواصلة، ونرحب بمواصلة التعاون من جانب مكتب المدعي العام الليبي.

إن المحكمة الجنائية الدولية تمثل بطبيعة الحال محكمة الملاذ الأخير. و لم يكن الغرض منها أن تحل محل النظم القضائية الوطنية، بل أن تكملها. بيد أن الخيارات القضائية المحلية الحالية في ليبيا لا تزال مقيدة إلى حد بعيد، ولا سيما قدرات التحقيق والقدرات القضائية. ونرى أن المجتمع الدولي، بما في ذلك المحكمة الجنائية الدولية، عليه دور ليؤديه في المساعدة على بناء القدرات الليبية في هذا المجال. وقد وفرت له تفاعلات المحكمة الجنائية الدولية مع ليبيا معرفة عملية مفيدة عن ظروف ليبيا واحتياجاتها في هذا الصدد.

ونلاحظ الجهود النشطة التي تبذلها المدعية العامة للتشجيع على وضع استراتيجيات منسقة للتحقيق والمقاضاة بخصوص القضايا المتصلة بليبيا من أجل المساعدة على سد ثغرة الإفلات من العقاب على الجرائم التي تختص بها المحكمة الجنائية الدولية. ونرحب بالاتفاق من حيث المبدأ – في الاجتماع الأخير الذي عقدته المحكمة مع الوكالات القضائية والتحقيقية من ليبيا والعديد من الدول المهتمة – على العمل بشكل جماعي وعلى نحو منسق.

وفي حين أننا لا نزال ندعم جهود المدعية العامة في ليبيا، لا يمكننا أن ندعي أن هذه الإحالة حاليا هي المسألة الأكثر إلحاحا بالنسبة لليبيا أو المحكمة. وعلاوة على ذلك، يجب أن ندرك السياق السياسي الأوسع نطاقا الذي يجري فيه الاضطلاع بهذا العمل. وتواجه المحكمة الجنائية الدولية حاليا حالة لم يسبق لها مثيل في علاقاتها مع بعض أعضائها الأفارقة. وينبغي ألا يصاب أحد منا بالدهشة. فما برحت هذه الحالة تختمر لبعض الوقت. وهناك شواغل موضوعية حقيقية بحاجة إلى أن تتم مناقشتها بصورة مستفيضة. ولكننا نحتاج أيضا إلى الاستماع على نحو أفضل بكثير للدول الأفريقية، والعمل معها بشأن المسائل التي تهمها.

وقد حاولت نيوزيلندا الاضطلاع بدورها في تيسير هذا الحوار في إطار المحكمة الجنائية الدولية، وكذلك في الجمعية العامة، وهنا في مجلس الأمن. وأصبنا بخيبة أمل جراء عدم عقد الاجتماع بين المجلس واللجنة الوزارية للاتحاد الأفريقي بشأن المحكمة الجنائية الدولية، الذي حددناه خلال رئاستنا في أيلول/سبتمبر. إننا بحاجة إلى أن نشهد استعدادا أكبر لإعطاء الأولوية لهذه المشاركة. وينبغي أن نهتم جميعا بالإعلان الصادر مؤخرا عن الدول الأفريقية الثلاث التي تنوي الانسحاب من نظام روما الأساسي. لقد كانت الدول الأفريقية من بين أقدم وأقوى مؤيدي المحكمة الجنائية الدولية، ولا نعتقد أنه في مصلحة أي جهة أن نراهم ينسحبون الآن.

إن الآن هو الوقت المناسب لإجراء حوار مفتوح وصادق وقائم على الاحترام بين المجلس والمحكمة والأعضاء الأفارقة، بهدف إيجاد سبيل للخروج من الأزمة الحالية، يخدم على نحو أفضل هدفنا المشترك المتمثل في إنهاء الإفلات من العقاب. وباعتبار أن نيوزيلندا صديقة لكل من المحكمة وأفريقيا، فإنها ملتزمة بالاضطلاع بدورها.

السيد روسيلي (أوروغواي) (تكلم بالإسبانية): نرحب مرة أخرى بحضور المدعية العامة للمحكمة الجنائية الدولية، السيدة فاتو بنسودة، ونعرب عن تقديرنا لإحاطتها الإعلامية بشأن التقرير السنوي الثاني عشر عن الحالة في ليبيا عملا بالقرار ١٩٧٠ (٢٠١١).

ونكرر التأكيد على الدعم الكامل من أوروغواي لعمل المدعية العامة وللدور الذي تؤديه المحكمة الجنائية الدولية في تعزيز سيادة القانون على الصعيد الدولي بإنشاء عمليات قضائية للمسؤولين عن ارتكاب جرائم خطيرة ضد الإنسانية على النحو المعرف في المادة ٥ من نظام روما الأساسي. وبغية جعل هذا العمل أكثر فعالية، فإننا ندعو جميع الدول الأعضاء غير الأطراف بعد في نظام روما الأساسي أن تلتزم به بهدف

مكافحة الإفلات من العقاب والدفاع عن جميع سكان الأرض ضد الجرائم الفظيعة التي تشكل تهديدا خطيرا لسلام البشرية وأمنها.

ومن ناحية أخرى، فإن رسالة وفد بلدي لن تكون موجهة إلى الدول غير الأطراف في نظام روما الأساسي فحسب، بل وإلى الدول التي قررت مؤخرا رفضه. ومن المهم حماية المحكمة الجنائية الدولية وتعزيزها، فقد أثبتت أنها أداة فعالة في توفير العدالة عندما تعجز المحاكم الوطنية عن القيام بذلك.

وفيما يتعلق بليبيا، فإن أحدث تقرير لا يقدم مؤشرات مشجعة. فلا تزال سلطة المجلس الرئاسي لحكومة الوفاق الوطني تواجه صعوبات على الصعيد الوطني، ولم يسمح الحصار المفروض من جانب مجلس النواب في طبرق بتشكيل الحكومة. أما التحديات المتعددة التي تواجه ليبيا بعد خمس سنوات من الحرب الأهلية فتتطلب استجابات سريعة وفعالة من السلطات الجديدة، التي تواجه خطر الإرهاب المتأسلم، واستمرار أزمة المهاجرين، والأزمة الاقتصادية الحادة، في جملة مشاكل أخرى.

ومن الضروري أن يتم إحراز تقدم في إعادة توحيد البلد وتحقيق المصالحة فيه، مع تجنب إراقة المزيد من الدماء بين السكان وإنهاء الأزمة المؤسسية والنزاع العسكري الذي دمر البلد خلال السنوات الخمس الماضية. ولا بد من المضي قدما نحو تحقيق هدف الانتقال الديمقراطي الحقيقي وإرساء السلام الدائم والاستقرار، كأساس لإجراء تحقيق أكثر فعالية في الفظائع التي ارتكبت في البلد ولتجنب استمرار الانتشار الواسع النطاق لحالة العنف والإفلات من العقاب.

ونحن على ثقة بأن السلطات الليبية الجديدة سوف تفي بالتزامها بإنصاف ضحايا هذه الجرائم، بالتعاون مع المدعية العامة للمحكمة من أجل تحديد هوية الجناة، أيا كانوا. ونشجع الحكومة الليبية الجديدة، على وجه الخصوص، أن تسلم سيف الإسلام القذافي إلى المحكمة، وأن تضمن محاكمة عبد الله السنوسي وغيره من الأفراد على نحو يشمل ضمانات دولية كاملة.

ويساورنا القلق إزاء أنه سيتعين على المدعية العامة مواجهة القيود المفروضة على الميزانية في السنة المقبلة حتى تتمكن من توسيع نطاق ما تقوم به من تحقيق في الجرائم الجارية في ليبيا، الذي يحدده التقرير بوصفه أحد أولويات المدعية العامة لعام ٢٠١٧. ولهذا السبب، نؤيد طلبها لإتاحة حصولها على الموارد الضرورية، وندعو الدول الأطراف القادرة على توفير التمويل اللازم للقيام بذلك.

وأخيرا، فإننا نكرر تقديرنا للعمل الذي تقوم به المدعية العامة فيما تجريه من تحقيقات في الجرائم المرتكبة في ليبيا، الأمر الذي سيسهم بلا شك في تعزيز سيادة القانون وإقامة مجتمع أكثر عدلا وشمولا في ليبيا حيث تُحترم فيه احتراما كاملا الضمانات والحقوق الأساسية لجميع المواطنين الذين شهدوا انتهاك تلك الحقوق لسنوات.

السيد فيترينكو (أوكرانيا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أبدأ بالانضمام إلى أعضاء المجلس الآخرين في توجيه الشكر إلى المدّعية العامة للمحكمة الجنائية الدولية، السيدة فاتو بنسودة، على إحاطتها الإعلامية.

لا بد لنا من التسليم بأنه منذ آخر مناقشة جرت في المجلس بشأن هذه المسألة (انظر S/PV.7698)، ما فتئت الصورة العامة في الأساس على حالها. فبعد مرور أكثر من خمس سنوات على اتخاذ القرار ١٩٧٠ (٢٠١١)، يظل مرتكبو الجرائم الكبرى ضد الإنسانية المحالة إلى المحكمة الجنائية الدولية من دون مساءلة. بيد أن ذلك ليس نتيجة عدم رغبة السلطات الليبية في التعاون مع المحكمة. على العكس من ذلك، لأنه مثلما يبرز التقرير الثاني عشر للمدعية العامة للمحكمة الجنائية الدولية

المرفوع إلى مجلس الأمن عملا بالقرار ١٩٧٠ (٢٠١١)، تلتزم حكومة الوفاق الوطني حقا بتنفيذ مذكرة التفاهم لعام ٢٠١٣ بشأن تقاسم الأعباء، ويواصل مكتب المدعي العام الليبي التعاون مع المحكمة الجنائية الدولية.

ونحيط علما باستمرار نظر المحكمة في الجرائم التي ارتُكبت على أراضي ليبيا وجمع الأدلة ذات الصلة. وفي رأينا، ينبغي أن ينصب تركيز خاص خلال هذه الأنشطة على الفظائع التي يرتكبها في ليبيا تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام، وجماعة أنصار الشريعة، والجهات الأخرى من غير الدول. وفي هذا الصدد، تدين أوكرانيا بقوة الهجمات على المدنيين، وعمليات الاختطاف، واغتيال المسؤولين الحكوميين والقضاة، فضلا عن قصف المستشفيات بالقنابل، ونهب الممتلكات، وهي أمور لا تزال، للأسف، شائعة في جميع أنحاء البلد.

ونحن نرى أنه يمكن القيام بما هو أكثر بكثير لكفالة المساءلة عن هذه الجرائم، لو تمكّن موظفو المحكمة الجنائية الدولية من إجراء التحقيقات داخل الأراضي الليبية. وإننا نوافق تماما على أن هذا الأمر سيتطلب تثبيت الحالة الأمنية، فضلا عن توفير الموارد المالية والضمانات المجدية المتعلقة بأمن موظفي المحكمة الجنائية الدولية. وفي الختام، أود أن أشدد على أن المحكمة لن تكون قادرة على تحقيق العدالة للضحايا إلاّ بدعم كامل من المجلس وكيانات الأمم المتحدة ذات الصلة، بما في ذلك بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا والدول الأطراف في نظام روما الأساسي.

السيد سواريث مورينو (فنزويلا) (تكلم بالإسبانية): نشكر المدعية العامة للمحكمة الجنائية الدولية، السيدة فاتو بنسودة، على إحاطتها الإعلامية، ونعرب مرة أخرى عن الدعم الكامل لعملها.

إن بلدنا، بوصفه دولة طرفا في هذا الصك القانوني، يؤيد تماما تعزيز الهيكل المؤسسي للمحكمة، وتوطيد العمل الفعال للمحكمة الجنائية الدولية. وفي هذا الصدد، نشجع البلدان غير الأطراف في نظام روما الأساسي على الانضمام إلى هذا الصك، بغية جعله عالمياً. ومكافحة الإفلات من العقاب على الجرائم الفظيعة المحددة دوليا، مثل الإبادة الجماعية، وجرائم الحرب والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية، في جملة أمور أخرى، لا يمكن تحقيقها إلاّ بالتعاون الدولي. وهذا أحد الجوانب الرئيسية لتحقيق أهداف المحكمة. وتتطلب المحكمة الدعم الكامل من جميع الدول في سبيل إنفاذ أحكامها والاضطلاع بعملها. وتعزيز النظام الجنائي الدولي، الذي أرسي من خلال إنشاء المحكمة الجنائية الدولية، يتطلب من الدول الأطراف الامتناع عن اتخاذ التدابير التي من شأنها أن تضعف المهام الهامة للمحكمة الجنائية الدولية بينما تعمل على مكافحة الإفلات من العقاب. وانطلاقا من هذا الفهم، من الضروري لنا أن نحافظ على استقلالية المحكمة ونزاهتها، وأن نوفر الدعم لها، وإبعادها عن التدخل في مصالح محددة، الأمر الذي لا يفضي سوى إلى إعاقة فعاليتها.

والحالة السياسية غير المستقرة عقب انهيار مؤسسات النظام الليبي بسبب التدخل العسكري لمنظمة حلف شمال الأطلسي في عام ٢٠١١، لا يزال لها تأثير سلبي على سيادة القانون، وخاصة على نظام القضاء في ليبيا. وتداعيات ذلك التدخل تبقى محسوسة اليوم. وإن الانهيار المؤسسي والاشتباكات بين مختلف الفصائل التي تسعى إلى انتزاع السيطرة على البلد يجعلان من الصعوبة بمكان على الدولة ومؤسساتها العمل بشكل سليم. وفي ضوء تلك الحالة، يجب دعم ليبيا في إرساء نظام قضائي قوي من شأنه أن يضمن الإجراءات القانونية الواجبة واحترام حقوق الإنسان من جانب مرتكبي الجرائم الفظيعة. وإن ليبيا بلد غارق في الفوضى والعنف المنتشرين على نطاق واسع، الأمر الذي يستغله تنظيم الدولة الإسلامية

في العراق والشام، وتنظيم القاعدة، وأنصار الشريعة بغية ارتكاب الأنشطة الإرهابية.

وانتهاكات القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي على أيدي هذه الجماعات ينبغي أيضا التحقيق فيها من جانب المحكمة الجنائية الدولية، بغرض تحديد المسؤولين عن هذه الانتهاكات. ونحن نرحب بحقيقة أن التعاون قائم بين المدعي العام الليبي والمحكمة الجنائية الدولية على النحو المذكور في التقرير الثاني عشر للمدعية العامة للمحكمة الجنائية الدولية المرفوع إلى مجلس الأمن عملا بالقرار ١٩٧٠ (٢٠١١). ومع ذلك، فإننا نحث السلطات الليبية على تنسيق الجهود بقدر أكبر مع مكتب المدعية العامة، والمشاركة في المشاورات من أجل معالجة المسائل على النحو المناسب، من قبيل تسليم سيف الإسلام القذافي، حتى تتاح له محاكمة عادلة ووفقا للإجراءات الواجبة، تمشيا مع القرار ١٩٧٠ (٢٠١١). ونقله إلى المحكمة الجنائية الدولية ينبغي أن يحصل بتيسير من الميليشيا في الزنتان.

ويساورنا القلق أيضا من أن الأشخاص الذين اتُهموا بالانخراط في أعمال التعذيب ضد أفراد أسرة القذافي وأعضاء حكومة الرئيس السابق معمر القذافي لم يتم احتجازهم أو تتم محاكمتهم على النحو الواجب من قبل نظام العدل الليبي. وسمعنا أيضا أنباء تفيد بأن ثمة شخصا متهما بممارسة التعذيب في أحد سجون ليبيا لم يسرّح فحسب، بل سمح له بالعودة إلى العمل في السجن نفسه الذي ارتكب فيه انتهاكات حقوق الإنسان. وأخيرا، إن الحكومة الليبية تواجه حاليا مختلف التحديات الرئيسية. ونحث السلطات الليبية على عدم التراخي في كفاحها لإرساء سيادة القانون مع إنشاء المؤسسات القضائية القوية التي تكون بمثابة الأساس لتعزيز حقوق الإنسان واحترامها، بما في ذلك المبادئ الدولية لأصول المحاكمات، والحق في الدفاع عن النفس، وقرينة البراءة، بوصف ذلك ضمانات قضائية راسخة.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أدلي الآن ببيان بصفتي ممثلا للسنغال.

أولا وقبل كل شيء، أود أن أتوجه بخالص الشكر إلى المدعية العامة للمحكمة الجنائية الدولية على إحاطتها الإعلامية بشأن التقرير الثاني عشر للمدعية العامة للمحكمة المرفوع إلى مجلس الأمن عملا بالقرار ١٩٧٠ (٢٠١١)، وأن أهنئها بحرارة على تفانيها وروحها المهنية تجاه العمل الذي تضطلع به. وينبغي التذكير بأن هذا العمل يرمي إلى إقامة العدل بالنسبة إلى الملايين من الأبرياء ضحايا الفظائع الجماعية. وأغتنم هذه الفرصة كي أكرر دعم السنغال لنظام روما الأساسي، وكي أؤكد من جديد التزام بلدي بالتنفيذ الفعال للقرار ١٩٧٠ (٢٠١١)، الذي اتخذ بالإجماع في ٢٦ شباط/فبراير ٢٠١١.

إن استعراض التقرير الثاني عشر يتيح لنا التأكيد أنه على الرغم من عدم استقرار البيئة الأمنية الدولية والقيود المفروضة على الميزانية، تمكن مكتب المدعية العامة من إحراز تقدم بشأن التحقيقات المتعلقة بقضيتَي سيف الإسلام القذافي وعبد الله السنوسي. بالإضافة إلى ذلك، تمكنت المحكمة من القيام بمتابعة مجدية للإجراءات المتعلقة بمزاعم التعذيب وسوء المعاملة في سجن الحبا، وإصدار أوامر اعتقال إضافية لإلقاء القبض على آخرين من المشتبه فيهم. وهذا تعبير بليغ عن رغبة المدعية العامة في إجراء التحقيقات الجنائية وفقا لمذكرة التفاهم الصادرة في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣ بشأن تقاسم الأعباء مع السلطات الليبية من خلال التعاون السليم والتفاهم المثالي مع المكتب.

ويشجع وفدي المدعية العامة على مواصلة السير في هذا الطريق، ويشجع السلطات الليبية على مواصلة تبادل المعلومات والتعاون مع مكتب المدعية العامة، بهدف بناء

نظام قضائي ذي مصداقية وفعالية. وبعد كل ذلك، فإن الأمر يعود إلى السلطات الليبية بغية ضمان احترام سيادة القانون في بلدها. وتحقيقا لهذه الغاية، لا يزال دعم المجتمع الدولي لليبيا، عن طريق مجلسها الرئاسي، دعما حيويا لاستعادة الاستقرار والأمن في جميع أنحاء البلد. ومثل هذا الاستقرار والأمن يتطلبان توحيد جميع المؤسسات الوطنية وإعادة إعمارها، بما في ذلك المؤسسات السياسية وقوات الأمن والدفاع. لهذا السبب، يود وفد بلدي أن يكرر دعمه لوساطة الأمم المتحدة، بقيادة الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، السيد مارتن كوبلر.

وهذه مسألة علينا أن نتوصل حيالها لتوافق قوي في الآراء. وعندما يحيل مجلس الأمن الحالة إلى المحكمة، فإنه من المنطقي أن يكفل أن تتمتع المحكمة بالتعاون اللازم من الدول الأعضاء، وتحديدا، يجب أن يمنح المحكمة الوسائل اللازمة لنجاح مهمتها. إن التوافق التام بين قيم نظام روما الأساسي ومثله من جهة ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة ومقاصده من جهة أخرى يتطلب تعاون مجلس الأمن والمحكمة الجنائية الدولية على نحو أوثق في مكافحتهما المشتركة للإفلات من العقاب من أجل عالم يسوده العدل والسلام والأمن.

ولم تجتمع ١٢٠ دولة في روما قبل ١٨ عاماً لإنشاء المحكمة الجنائية الدولية، التي يتضمن اختصاصها الجرائم التي يعتبرها المجتمع الدولي الأخطر، بغية إنهاء الإفلات من العقاب ومنع ارتكاب الجرائم الكبرى فحسب، بل للاستجابة لمشاعر الإحباط والغضب التي أثارتها المآسي الإنسانية التي تسببت في الكثير من المعاناة لشعوب العالم. وللأسف نحن مضطرون للإشارة إلى أن الفظائع لا تزال ترتكب ضد الضحايا الأبرياء على أساس يومي ولا يزال أغلبهم في انتظار العدالة. ولذلك يحث وفد بلدي المجتمع الدولي على تكثيف عمله لتعزيز الأداء الناجح للمحكمة الجنائية الدولية وإضفاء الطابع العالمي على نظام روما الأساسي.

ويجب علينا أن نتذكر أن المحكمة الجنائية الدولية تظل اليوم الملاذ الوحيد للضحايا عندما لا يُمارس الحق في العدالة في بلدانها الأصلية. لذلك يأمل الوفد السنغالي أن تستجيب الدول التي انسحبت من نظام روما الأساسي لدعوة رئيس جمعية الدول الأطراف في نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية وأن تعيد النظر في مواقفها، وأن تلتزم تلك الدول التي لم تنضم بعد إلى نظام روما الأساسي بالقيام بذلك.

ونعتقد اعتقادا راسخا بأن التصور الإيجابي للمحكمة وتعزيز العلاقات السلمية التي تتسم بالثقة المتبادلة بين أفريقيا والمحكمة الجنائية الدولية فضلا عن الكفاءة والفعالية في معالجة الشواغل الجميع يتطلب بالضرورة الحوار والتعاون. ولذلك ندعو جميع الدول الأطراف إلى الالتزام بسياسة موحدة من التوافق والتضامن من أجل استعادة ثقة الناس والحكومات وحماسها الذي تجلى خلال إنشاء المحكمة. ونظرا لخطورة بعض الجرائم التي تهز ضميرنا الجماعي، علينا واجب أخلاقي بالبقاء متحدين والعمل معا.

أستأنف مهامي بصفتي رئيساً للمجلس.

أعطي الكلمة الآن لممثل ليبيا.

السيد المجبري (ليبيا): بداية أود أن أتقدم إليكم بالتهنئة لترؤسكم لأعمال المجلس الموقر خلال هذا الشهر متمنيا لكم كل التوفيق والنجاح. كما أتقدم بالشكر للاتحاد الروسي على ترأسه للمجلس خلال الشهر الماضي.

أيضا، أود أن أتقدم بالشكر والتقدير للسيدة فاتو بنسودة المدعية العامة للمحكمة الجنائية الدولية على إحاطتها الإعلامية بشأن التقرير الثاني عشر بشأن ليبيا. وأثني على ما قامت به وتقوم به فيما يتعلق بمهمتها في بلدي وفقا لقرار مجلس الأمن

المتعلق بهذا. وفي هذا الصدد أؤكد لها على تعاون حكومة الوفاق الوطني الكامل وبشكل أكثر تحديدا مكتب المدعي العام في ليبيا بما يساعد على تحقيق العدالة وعدم الإفلات من العقاب وحماية المدنيين في كل ربوع ليبيا من الانتهاكات الحاصلة. وفي هذا الإطار أشادت السيدة فاتو بنسودة بتعاون مكتب المدعي العام في تقريرها المقدم للمجلس إضافة إلى التعاون والتنسيق مع نقطة الاتصال الوطنية مع مكتب المدعي العام.

في الختام نأمل أن تتحسن الأوضاع الأمنية في ليبيا بما يمكن مكتب المدعي العام من التواصل المباشر مع السلطات الليبية للاستمرار في مهامه والانتهاء منها لتحقيق العدالة والإنصاف وتسود دولة القانون في بلدي.

رفعت الجلسة الساعة ١٦/٤٥.